

مرسوم رقم (٦٦) لسنة ٢٠١٢  
بالتصديق على اتفاقية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة  
بين حكومة دولة قطر ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا

---

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الحادي والعشرين من شهر رجب عام ١٤٣٣  
هجري ، الموافق للحادي عشر من شهر يونيو عام ٢٠١٢ ميلادية ،  
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،  
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة  
دولة قطر ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا ، الموقع بمدينة تيرانا بتاريخ  
٢٠١١/١٠/١٨ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة  
(٦٨) من الدستور .

## مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

**حمد بن خليفة آل ثاني**  
**أمير دولة قطر**

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢٢ / ١٢ / ١٤٣٣ هـ

الموافق : ٧ / ١١ / ٢٠١٢ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



### اتفاقية

#### بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة

بين مجلس وزراء جمهورية ألبانيا وحكومة دولة قطر

إن مجلس وزراء جمهورية ألبانيا ،

وحكومة دولة قطر ،

المشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفان المتعاقدان".

رغبة منهما في زيادة التعاون الاقتصادي للمنفعة المتبادلة بين كلا البلدين ،  
وإصراراً منهما في خلق وإيجاد ظروف مواتية للاستثمارات بواسطة مستثمري أحد الطرفين  
المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ،  
وإدراكاً بالحاجة إلى تعزيز وحماية تلك الاستثمارات بفرض الازدهار الاقتصادي لكلا الطرفين  
المتعاقدين ،  
واتفاقاً على أن المعايير العادلة والمنصفة للاستثمارات مطلوبة لتحقيق إطار ثابت للاستثمارات  
واستفادة قصوى من الموارد الاقتصادية ،

قد اتفقتا على ما يلي :

#### مادة (١) تعريف

لأهداف هذه الاتفاقية، تكون للكلمات و العبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقتض السياق معنى آخر:

١- " المستثمر " : بالنسبة للطرفين المتعاقدين يعني :

أ- الشخص الطبيعي الذي يعد مواطناً في الطرف المتعاقد وفقاً لأحكام القوانين السارية فيه ،

وممن لديه الأهلية لتمثيل الطرف المتعاقد في هذه الاتفاقية .

ب- الشخص القانوني أو الاعتباري ويتمثل في الوكالات الحكومية والمؤسسات العامة

والشركات والمنشآت أو جمعيات رجال العمال المقامة أو المؤسسة بموجب القوانين السارية

والتي يقع مقر مركزها الرئيسي في إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

بالإضافة إلى ذلك ، في دولة قطر يشمل مصطلح "شخص اعتباري" الوكالات الحكومية والأجهزة والمؤسسات العامة وشركات التراسن ، والشركات التي أنشئت أو نظمت وفقاً لتشريعات دولة قطر ، أو من طرف ثالث يكون المستثمر المشار إليه أعلاه مسيطر بشكل فعال .

وفي جمهورية ألبانيا ، يشمل مصطلح "شخص اعتباري" ، أي شخص قانوني أنشئ ، أو أسس ، وفقاً لقانون بلد أجنبي ، والذي يسعى بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ممارسة أو يمارس الاستثمار إقليم جمهورية ألبانيا بموجب قوانينها .

#### ٢- " الاستثمار " :

أي نوع من الأصول تم استثمارها بواسطة المستثمر لصالح أحد الطرفين المتعاقدين داخل إقليم الطرف الآخر وفقاً للقوانين واللوائح للطرف المتعاقد الذي تقام الاستثمارات في إقليمه ، ويشمل على وجه الخصوص لا الحصر ما يلي :

أ- الأموال المنقولة وغير المنقولة وأي حقوق عينية أخرى مثل الارتفاق العقاري ، والضمانات ، والرهون العقارية وحقوق الامتياز والتعهدات والرهون الحيازية .

ب- الحصص والأسهم وسندات الشركة أو أي شكل آخر مماثل من أشكال المشاركة في شركة .

ج- الحقوق المالية وغيرها من الحقوق التعاقدية ذات القيمة المالية .

د- حقوق الملكية الفكرية والصناعية مثل : حقوق التأليف والنشر ، والعلامات التجارية ، والعمليات الفنية ، والخبرة وشهرة الشركة .

هـ- امتيازات الأعمال ، ذات الطبيعة الاقتصادية ، الممنوحة بمقتضى القانون أو بموجب عقد بما في ذلك امتيازات أداء الأنشطة بما فيها امتياز البحث واستخراج النفط والموارد الطبيعية الأخرى .

#### ٣- " العائدات " :

أي المبالغ المائبة التي يدرها الاستثمار ، وتشمل على وجه الخصوص لا الحصر ، الأرباح وأرباح الأسهم والفوائد والمكاسب الرأسمالية والإتاوات والرسوم الأخرى .

#### ٤- " الإقليم " :

أ) يعني بالنسبة لدولة قطر ، الأراضي والمياه الداخلية الإقليمية لدولة قطر وقاعها وباطنها والفضاء الجوي الذي يعلوها ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري ، والتي تمارس عليها دولة قطر حقوقها السيادية واختصاصها القضائي وفقاً لأحكام القانون الدولي وأنظمتها الداخلية .

ب) بالنسبة لجمهورية ألبانيا يعني مصطلح "الإقليم" الأراضي الخاضعة لسيادة جمهورية ألبانيا ، بما في ذلك المياه الإقليمية ، فضلاً عن المنطقة البحرية والجرف القاري التي تمارس عليها جمهورية ألبانيا حقوقها السيادية وسلطتها القضائية ، وفقاً للقانون الدولي وقوانينها وأنظمتها الوطنية .

٥- أي تعديل بطراً على هذه الاتفاقية سواء كان استثمار أصول أو إعادة استثمار يكون غير ساري النفاذ إلا في حال تحقيقه معايير الاستثمارات وهي ألا يتضارب هذا الاستثمار مع أحكام هذه الاتفاقية وتشريعات دولة الطرف المتعاقد الذي يتم بإقليمه الاستثمار .

#### مادة (٢) نطاق الاتفاقية

تطبق هذه الاتفاقية على جميع استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر التي يوافق عليها وفقاً لقوانينه ونظمه سواء تمت هذه الاستثمارات قبل أو بعد نفاذ هذه الاتفاقية . ولكن لا تنطبق على أي نزاع متعلق باستثمارات أنشئت أو أي مطالبات متعلقة بالاستثمارات قد سويت قبل دخولها حيز النفاذ .

#### مادة (٣) تشجيع وحماية الاستثمارات

- ١- يقوم الطرف المتعاقد ، ما أمكن ، بتشجيع وإيجاد الظروف المواتية لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر للاستثمار على إقليمه ويسمح لهم بإقامة هذه الاستثمارات وفقاً لتشريعته وأنظمة العمل السارية لديه .
- ٢- عندما يقر الطرف المتعاقد بحدوث الاستثمار بإقليمه ، فعليه وفقاً لقوانينه ولوائحه منح التصاريح اللازمة والمتعلقة بذلك الاستثمار والعقود الفنية والتجارية والإدارية للحصول على المساعدات اللازمة بخصوص أعمال الاستشاريين والأشخاص المؤهلين من جنسيات أجنبية.
- ٣- يجب أن تتمتع استثمارات وعائدات مستثمري كل طرف متعاقد ، في جميع الأوقات ، بمعاملة عادلة ومنصفة وبالحماية والأمن داخل إقليم الطرف المتعاقد الآخر .
- ٤- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين أن يضرروا أو يفرقوا في المعايير التي يتم بها التشغيل ، والإدارة ، والصيانة ، والاستخدام ، والحقوق أو الترتيب لعمل أية استثمارات أخرى بإقليمه بواسطة مستثمرين آخرين أو شركات متعاقدة .

#### مادة (٤) معاملة الاستثمار

- ١- يمنح كل طرف متعاقد استثمارات وعائدات استثمارات الطرف المتعاقد الآخر ، معاملة عادلة ومنصفة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات مستثمريه أو لاستثمارات مستثمري أي دولة ثالثة أيهما كان أفضل.
- ٢- يمنح كل طرف من الطرفين المتعاقدين استثمارات الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات مستثمريه ، فيما يتعلق بالتشغيل ، والإدارة ، والصيانة ، والاستخدام ، والتمتع ، والتصرف بالاستثمارات .

- ٣- إضافة إلى ذلك يمنح كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ، معاملة عادلة ومنصفه لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري أي دولة ثالثة .
- ٤- لا يجوز تأويل أحكام البندين السابقين للسماح لمستثمري الطرف المتعاقد بالاستفادة من الامتيازات الممنوحة من أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة بموجب اشتراك في أي من الآتي :
- أ- عضويتها أو شراكتها مع أية منطقة تجارية حرة موجودة أو مستقبلية ، أو اتحاد جمركي ، أو سوق عام أو اقتصادي ، أو اتحادات مالية أو أية عقود أخرى دولية تشمل أشكال مؤسسة اقتصادية إقليمية ، أو
- ب- أي اتفاقيات دولية أو مسائل تتعلق كلياً أو جزئياً بالتشريعات الضريبية أو المحلية .

- ٥- القانون المطبق بدولة أي من الطرفين المتعاقدين ، أو الالتزامات الواردة بالقانون الدولي بالإضافة إلى هذه الاتفاقية تمثل جميعها كامل القانون سواء كان عاماً أو خاصاً ، الذي يحكم الاستثمارات التي تتم بواسطة المستثمرين للطرف المتعاقد الآخر تكون أكثر أفضلية من الواردة بهذه الاتفاقية ، تكون لها الأولوية في التطبيق عن الوارد بهذا الاتفاق .
- ٦- أي كانت المعاملة التي تقدم من الطرف المتعاقد لأحد مستثمري الطرف الآخر ، والتي تكون أكثر أفضلية وفقاً للقانون واللوائح أو أية أحكام أخرى لعقد خاص أو أحكام الاستثمار ، تكون لها الأولوية في التطبيق عن الأحكام الواردة بهذه الاتفاقية .

#### مادة (٥)

#### نزح الملكية والتعويض

- ١- لا تخضع الاستثمارات ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، لأي قرار بنزع الملكية أو التأميم أو أي إجراء ذو أثر مماثل ما لم يكن للمنفعة العامة وبدون تمييز ولقاء تعويض عادل ومنصف يتم دفعه وفقاً للإجراءات القانونية والمبادئ العامة لنوعية المعاملة المنصوص عليها في البند (٢) من هذه المادة .
- ٢- يكون التعويض معادلاً للقيمة السوقية الحقيقية لاستثمار المنزوع ملكيته في تاريخ اتخاذ قرار النزح أو تاريخ إعلانه ، ويتم تقييم قيمة التعويض وفقاً لوضع اقتصادي عادي وسابق على أي تهديد بنزع الملكية ، ويتم سداد التعويض المستحق بدون تأخير ويتمتع بحرية التحويل ، كما يشمل فائدة بمعدل عادل ومنصف ومع ذلك يجب أن لا تقل قيمة الفائدة ، عن سعر الفائدة (لنبيور) المسند في لندن خلال فترة ستة أشهر من تاريخ نزح الملكية حتى تاريخ السداد .
- ٣- في حالة قيام أحد الطرفين المتعاقدين بنزع ملكية أصول إحدى الشركات التي تم تأسيسها أو إنشائها وفقاً للقانون النافذ في أي جزء من إقليمه ، وكان يمتلك مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر جزءاً من أسهمها ، فعلى ذلك الطرف أن يراعي تطبيق أحكام البند (١) من هذه المادة بما يوفر حتماً التعويض العادل المنصف لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر الذين يمتلكون تلك الأسهم .

٤- في تعرض استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين لخسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة حرب ، أو نزاعات أخرى مسلحة ، أو حالة طوارئ وطنية ، أو اضطرابات مدنية خطيرة ، يمنح ذلك الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو مستثمري دولة ثالثة ، وذلك بالنسبة للتعويض ورد الحقوق لأصحابها وأي شكل من أشكال التسوية ، وتتمتع أي مبالغ يتم دفعها بموجب هذه المادة بحرية التحويل .

يجب أن تكون المدفوعات الناتجة قابلة للتحويل من دون تأخير وبعملة قابلة للتحويل والاستخدام بحرية من اختيار المستثمر.

#### مادة (٦) التحويل

١- يسمح كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر بحرية القيام بجميع التحويلات الخاصة باستثماراته المقامة في إقليمه بدون تأخير غير معقول وعلى أسس غير تمييزية . وتشمل هذه التحويلات ما يلي :

أ- مبالغ رأس المال الأصلي ورأس المال الإضافي المستعملة للمحافظة على الاستثمار وزياداته. بد العائدات.

ج- سداد أصل وفوائد القروض المتصلة بالاستثمار. د- حصيلة بيع الأسهم.

هـ- حصيلة المبالغ التي يتسلمها المستثمرون في حالة بيع الكلي أو الجزئي للاستثمار أو التصفية. و- المبالغ التي يتقاضاها مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين نظير عملهم المرتبط باستثمار على إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

ز- المدفوعات الناشئة عن تسوية منازعات الاستثمار المتعلقة بالمادتين (٩) و(١٠) من هذه الاتفاقية .

ح- التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) من هذه الاتفاقية .

٢- تتم هذه التحويلات بموجب هذه الاتفاقية بدون تأخير وبالعملة القابلة للتحويل التي بها الاستثمار الأصلي ، أو بأي عملة أخرى قابلة للاستخدام بحرية ، أو وفقا لاختيار المستثمر ويتم هذا التحويل بسعر الصرف المعمول به في تاريخ التحويل.

٣- يجب على الطرفين المتعاقدين الالتزام بالتحويلات الواردة بالبندين (١ و ٢) من هذه المادة ، ومنحها معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنحها للتحويلات الناتجة عن استثمارات دولة ثالثة .

### مادة (٧)

#### الحلول

١- عندما يضمن أحد الطرفين المتعاقدين أو وكيله المعين استثمارات مستثمري الطرف الآخر المقامة على إقليمه ضد المخاطر غير التجارية ، ويقوم بسداد مدفوعات إلى هؤلاء المستثمرين لتسوية مطالباتهم وفقاً لهذه الاتفاقية ، فإن الطرف المتعاقد الآخر يوافق على أحقية الطرف المتعاقد الأول أو وكيله المعين بموجب مبدأ حق الطول في مباشرته لحقوق ودعاوى هؤلاء المستثمرين على أن لا تتجاوز الحقوق والمطالبات الأصلية لهذا المستثمر.

٢- بالإشارة إلى مبدأ الحلول الواردة بالبند (١) من هذه المادة ، لا يحق للمستثمر أن يقيم دعوى إلا في حال كان مفوضاً من الطرف المتعاقد أو وكيله المعين لإقامة تلك الدعوى .

### مادة (٨)

#### الحرمان من المنافع

يحق للطرف المتعاقد بموجب إخطار مسبق حرمان المذكورين أدناه من امتيازات هذه الاتفاقية :

١- المستثمر القانوني للطرف المتعاقد الآخر والاستثمارات التي يمتلكها أو يتحكم بها في حال كان يعمل لصالح الغير ، وكان الطرف المتعاقد الأول ليس على علاقات دبلوماسية مع هذا الغير .

٢- المستثمر القانوني للطرف المتعاقد الآخر والاستثمارات التي يمتلكها أو يتحكم بها في حال كان مستثمراً لطرف غير متعاقد يملك أو يتحكم بالشخص القانوني ، وهذا الشخص القانوني ليس لديه أي عمليات تجارية تتم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

### مادة (٩)

#### تسوية المنازعات بين أحد الطرفين المتعاقدين ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر

١- أية منازعة قانونية تنشأ مباشرة بموجب أحكام هذه الاتفاقية عن استثمار بين أي من الطرفين المتعاقدين وأحد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، تتم تسويتها ودياً بين طرفيها المعنيين .

٢- إذا لم تتم تسوية هذه المنازعة وفقاً للأحكام البند (١) من هذه المادة ، خلال فترة (٦) سنة أشهر من تاريخ طلب تسويتها كتابةً ، يجوز لأي من هذين الطرفين تقديم المنازعة إلى :

أ- المحكمة المختصة للطرف المتعاقد المضيف للاستثمار للفصل فيها إذا وافق المستثمر على ذلك ، أو

ب- المركز الدولي لتسوية منازعات الذي أنشئ بمقتضى الاتفاقية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول وبين مواطني الدول الأخرى التي وقعت في واشنطن ١٨ من مارس ١٩٦٥ م ، إذا كانت هذه الاتفاقية تطبق على الطرفين المتعاقدين ،



أو

ج- هيئة تحكيم خاصة .  
وفي حال اختيار أي من طرفي المنازعة الاستثمار أحد طرق التسوية السابقة فلا يحق له اختيار الطريقتين الأخرين .

٣- تشكل هيئة التحكيم الخاصة المشار إليها في البند (٢/ج) كما يلي :

- أ- يعين كل طرف متعاقد في المنازعة محكماً واحداً ، ويختار المحكمان المعينان باتفاقهما المشترك محكماً ثالثاً ، الذي يجب أن يكون من مواطني دولة ثالثة والذي سيقوم بمهمة رئاسة الهيئة ، ويجب تعيين جميع المحكمين خلال شهرين من تاريخ إخطار أي طرف متعاقد للطرف الآخر برغبته في عرض المنازعة على التحكيم .
- ب- إذا لم تتم التعيينات خلال المدد المشار إليها في البند (١/٣) ، يحق لأي من طرفي المنازعة ، في حالة غياب أي اتفاق آخر ، أن يطلب من الأمين العام لمحكمة التحكيم الدولية بلاهاي أو نائبه ، إجراء التعيينات اللازمة .
- ج- تصدر هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات ، وتكون قراراتها نهائية وملزمة قانوناً للطرفين المتعاقدين ويتم تنفيذها وفقاً لقوانين الطرف في المنازعة ، وتتخذ قراراتها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وقوانين الطرف المتعاقد الطرف في المنازعة .  
ويتحمل كل طرف في المنازعة التكاليف الخاصة بمحكمة وتمثيله في إجراءات التحكيم ، ويتقاسم الطرفان المتعاقدان بالتساوي بينهما المصاريف الخاصة بالرئيس وأي تكاليف أخرى .
- د- تقوم الهيئة بتفسير حكمها وأسبابه بناءً على طلب أي من الطرفين المتعاقدين ، ويكون مكان التحكيم في عاصمة الدولة المتعاقدة محل المنازعة ، وعلى خلاف ذلك يكون مكان التحكيم لاهاي (هولندا) .  
ومع مراعاة ما ذكر أعلاه تطبق الهيئة قواعد لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (يونسترال ١٩٧٦م) .

مادة (١٠)

#### تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

- ١- يسعى الطرفان المتعاقدان ، بحسن نية وبروح من التعاون ، إلى التوصل لتسوية عاجلة وعادلة لأي منازعة تقع بينهما تتعلق بتفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية. وفي هذا الخصوص يوافق الطرفان على الدخول في مفاوضات مباشرة وهادفة للتوصل إلى هذه التسوية .  
فإذا لم تتم التسوية خلال فترة (٦) ستة أشهر من تاريخ إثارة المنازعة بواسطة أي من الطرفين المتعاقدين ، يجوز تقديمها ، بناءً على طلب أي منهما إلى هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة أعضاء .
- ٢- يعين كل طرف متعاقد خلال شهرين من تاريخ الطلب المذكور محكماً ويختار هذان المحكمان ، خلال فترة شهرين وبموافقة الطرفين المتعاقدين محكماً ثالثاً لرئاسة الهيئة يكون منتصباً بجنسيته لدولة ثالثة .
- ٣- فإذا لم يتم التوصل لاتفاق حول التعيينات خلال المدة المذكورة في البند (٢) من هذه المادة ، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين ، في غياب أي اتفاق آخر دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة. وإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أي من

الطرفين المتعاقدين ، أو إذا كانت هناك موانع تحول دون أداءه لهذه المهمة فإن قرار التعيين يتخذ من قبل نائب رئيس محكمة العدل الدولية ، وإذا كان نائب رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين أو إذا كانت هناك موانع تحول دون أداءه لهذه المهمة ، فإن قرار التعيين يتخذ من قبل عضو المحكمة الذي يليه في الأقدمية على أن لا يكون أحد مواطني الطرفين المتعاقدين.

٤- تصدر هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات ، وتكون هذه القرارات ملزمة للطرفين المتعاقدين ، ويتحمل كل طرف متعاقد التكاليف الخاصة بمحكمة وتمثيله في إجراءات التحكيم ، ويتقاسم الطرفان المتعاقدان بالتساوي بينهما المصاريف الخاصة بالرئيس وأي تكاليف أخرى ، ومع ذلك يجوز للمحكمة تضمين قرارها تحميل أحد الطرفين نسبة أعلى من التكاليف. ويكون هذا القرار ملزماً للطرفين المتعاقدين، وتحدد الهيئة الإجراءات الخاصة بها.

٥- ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين الطرفين المتعاقدين ، يكون مكان التحكيم لاهاي (هولندا) .

٦- تقدم جميع المطالبات وتستكمل جميع جلسات الاستماع خلال فترة (٨) ثمانية أشهر من تاريخ اختيار العضو الثالث في الهيئة ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك ، وتصدر الهيئة قرارها خلال شهرين من تاريخ تقديم المطالبات النهائية أو تاريخ إغلاق جلساتها العامة أيهما يكون لاحقاً للآخر.

٧- لا يجوز تقديم منازعة إلى هيئة تحكيم وفقاً لأحكام هذه المادة ، إذا كانت ذات المنازعة قد قدمت إلى هيئة تحكيم أخرى بموجب أحكام المادة (٩) من هذه الاتفاقية وما زالت منظورة أمام تلك الهيئة ، ومع ذلك فهذا لن يؤثر على الدخول في مفاوضات مباشرة وهادفة بين الطرفين المتعاقدين .

#### مادة (١١)

#### الدخول والإقامة المؤقتة للأفراد

يرخص كل طرف متعاقد ، وفقاً لقوانينه السارية ، من وقت لآخر ، المتعلقة بدخول وإقامة غير المواطنين ، لمواطني الطرف المتعاقد الآخر والأشخاص الطبيعيين الآخرين وغيرهم من المعنيين بواسطة مستثمري الطرف المتعاقد الآخر بالدخول والإقامة في إقليمه بغرض مزاوله النشاطات المرتبطة بالاستثمارات .

#### مادة (١٢)

#### نفاذ الاتفاقية

١- تدخل هذه الاتفاقية أو أية تعديلات تتم عليها حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ استلام الطرفين المتعاقدين إخطار كتابي يفيد بتمام إنهاء الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ .

٢- يجوز تعديل هذه الاتفاقية باتفاق خطي بين الطرفين المتعاقدين.

مادة (١٣)  
مدة الاتفاقية وإنهائها

١- تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة (١٠) عشرة سنوات وتستمر نافذة المفعول لنفس المدة تلقائياً ما لم يخطر أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة عن نيته في إنهائها . وتصبح منتهية بعد سنة من تاريخ استلام الأخطار المكتوب .

ويسري مفعول انتهاء الاتفاقية بعد سنة من تاريخ استلام الطرف المتعاقد الأخطار المكتوب .

٢- بالرغم من إنهاء هذه الاتفاقية ، تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لفترة إضافية قدرها عشر سنوات من تاريخ إنهائها ، وذلك بالنسبة للاستثمارات التي تمت أو أقيمت قبل تاريخ إنهائها .

وإشهاداً على ما تقدم ، قام المفوضان أدناه من قبل حكومتيهما المعنيتين بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة تيرانا بتاريخ ١٨/١٠/٢٠١١ ميلادية، من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية والألبانية والإنجليزية ، ولكل منها ذات الحجية ، وعند الاختلاف في التفسير يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية .

عن  
حكومة دولة قطر



عن  
مجلس وزراء جمهورية البانيا



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**AGREEMENT  
BETWEEN  
THE COUNCIL OF MINISTERS OF THE  
REPUBLIC OF ALBANIA  
AND  
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR  
FOR  
THE RECIPROCAL PROMOTION AND  
PROTECTION OF INVESTMENTS**

The Council of Ministers of the Republic of Albania and the Government of the State of Qatar, hereinafter referred to as the "Contracting Parties";

Desiring to intensify economic cooperation to the mutual benefit of both States,

Intending to create and maintain favorable conditions for investments by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,

Recognizing the need to promote and protect these investments with the aim to foster the economic prosperity of both Contracting Parties,

Agreeing that fair and equitable treatment of investments is desirable in order to maintain a stable framework for investments and maximum effective utilization of economic resources,

Have agreed as follows:

## **ARTICLE 1**

### **Definitions**

For the purposes of this Agreement and unless stated otherwise the following words and terms shall have the corresponding meanings:

1. The term "Investor" refers to any natural or juridical person of one Contracting Party:
  - a) the term "natural persons", refers with regard to either Contracting Party to any natural person, who is a national of the Parties to this Agreement.
  - b) the term "juridical person", refers with regard to either Contracting Party, to any juridical person including enterprises, companies, corporations, firms or business associations constituted or organized under the applicable law of that Contracting Party and having its seat in the territory of that same Contracting Party.

In addition, Qatar's "juridical person" includes government, official agencies, authorities, trusts, and organizations established or organized in accordance with the respective legislation of the State of Qatar, or of a third party in which the investor referred to above exercise effective control.

For an investor investing in the Republic of Albania, a "juridical person", includes any legal person that is incorporated or constituted under the law of a foreign country, which directly or indirectly seek to make or is making an investment in the territory of the Republic of Albania under its laws.

2. The term "Investment" means any kind of asset invested by an investor of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party in accordance with the laws and regulations of the latter Contracting Party, and in particular, though not exclusively, shall include:
  - a) movable and immovable property and any other property rights, such as servitudes, guarantees, mortgages, liens, pledges and similar rights;
  - b) shares in stocks, debentures of a company or any other similar forms of participation in a company;

- c) rights to money or to any performance under contract having an economic value;
  - d) intellectual and industrial property rights, such as, copyrights, trademarks, patents, technical processes, know-how and goodwill;
  - e) any rights of economic nature granted by law or agreement, such as concessions to performance activities including those to search for, process, extract and exploit natural resources.
3. The term "Returns" means outcomes of the investment and money yielded by an investment and includes, in particular although not exclusively, profits, dividends, interest, capital gains, royalties and fees;
  4. Any alteration of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their qualification as investments provided that, such alteration is not in conflict with the provisions of this Agreement and the legislation of the Contracting Party in whose territory the investment is made.
  5. "Territory":
    - a) For the State of Qatar, the term "Territory" means the territory of each of the Contracting Parties, their lands, internal waters, territorial sea including their seabed and subsoll, the air space over them, the exclusive economic zone and the continental shelf, over which the Contracting Parties exercise sovereign rights and jurisdiction in accordance with the provisions of international law and their national laws and regulations.
    - b) For the Republic of Albania the term "Territory" means the territory under the sovereignty of the Republic of Albania, including the territorial waters, as well as the maritime area and the continental shelf over which the Republic of Albania exercises, in accordance with its national laws and regulations and international law, its sovereign and legal rights.

## **ARTICLE 2**

### **Scope of the Agreement**

This Agreement shall apply to all investors and investments made by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, accepted as such in accordance with its laws and regulations, whether

made before or after the coming into force of this Agreement, but shall not apply to any dispute raised before the entry into force of this Agreement.

**ARTICLE 3**  
**Promotion and Protection of Investments**

1. Each Contracting Party, as far as possible, shall encourage and create favorable conditions for investors of the other Contracting Party to make investments in its territory, and admit such investments in accordance with its laws and regulations in force.
2. When a Contracting Party shall have admitted an investment in its territory, it shall grant in accordance with its laws and regulations the necessary permits in connection with such an investment and with the carrying out of licensing agreements and contracts for technical, commercial or administrative assistance. Each Contracting Party shall, in accordance with its laws and regulations, whenever needed, endeavor to issue the necessary authorizations concerning the activities of consultants and other qualified persons of foreign nationality.
3. Investments made by investors of each Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment and shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.
4. Neither Contracting Party shall in any way impair by unreasonable or discriminatory measures the operation, management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory by investors of the other Contracting Party.

**ARTICLE 4**  
**Treatment of Investment**

1. Each Contracting Party shall in its territory accord to investments and returns of investors of the other Contracting Party treatment which is fair and equitable and no less favorable than that which it accords to investments and returns of its own investors or to investments and returns of investors of any third State, whichever is more favorable to the investor.
2. Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party, as regards management, maintenance, use, enjoyment or disposal of their investments, treatment which is fair and

equitable and no less favorable than that which it accords to its own investors.

3. Each Contracting Party shall in its territory accord to investors of the other Contracting Party treatment no less favorable than that which it accords to investors of any third party.
4. The treatment granted under paragraph 1 and 2 of this Article shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party and their investment the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:
  - a) its membership of, or association with, any existing or future free trade area, customs union, economic, common market, or monetary union or other similar international agreements including other forms of regional economic organization, or
  - b) any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation or any domestic legislation relating wholly or mainly to taxation.
5. If the domestic law of either Contracting Party, or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contains a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favorable than is provided for by this Agreement, such regulation shall, to the extent that it is more favorable, prevail over this Agreement.
6. Whenever the treatment accorded by one Contracting Party to the investors of the other Contracting Party, according to its laws and regulations or other provisions of specific contract or investment authorization or agreement, is more favorable than that provided under this agreement, the most favorable treatment shall apply.

#### **ARTICLE 5**

#### **Expropriation and Compensation**

1. Neither of the Contracting Parties shall take measures of expropriation, nationalization or any other measures having the same effect against investments belonging to investors of the other Contracting Party (hereinafter: "expropriation") unless the measures are taken in the public interest, on a non-discriminatory basis and under due process of law and upon the payment of effective and adequate compensation. Such compensation shall amount to the market value of the expropriated investment immediately before the expropriation or the impending expropriation became public knowledge, whichever is the earlier (hereinafter: the "valuation date").



2. Such market value shall be expressed in a freely usable currency of the investor's choice, at the market rate of exchange prevailing for that currency on the valuation date. Compensation shall be paid without delay, be effectively realizable and transferable in a freely usable currency as determined by the investor's choice. The compensation shall include also the interest calculated on the six-month LIBOR rate from the date of expropriation until the date of payment.
3. Where a Contracting Party expropriates the assets of a company which is incorporated or constituted under the law in force in any part of its own territory, and in which investors of the other Contracting Party own shares, it shall ensure that the provisions of this article are applied so as to guarantee adequate and effective compensation in respect of their investment to such investors of the other Contracting Party who are owners of those shares.
4. Investors of either Contracting Party who suffer losses of their investments in the territory of the other Contracting Party due to war or to other armed conflict, a state of national emergency, revolution, insurrection or riot shall be accorded with respect to restitution, indemnification, compensation or other settlement, a treatment which is no less favorable than that accorded to its own investors or to investors of any third state whichever is more favorable to the investor.

Resulting payments shall be transferable without delay in a convertible and freely usable currency of an investor's choice.

#### **ARTICLE 6** **Transfer**

1. Each Contracting Party shall permit all funds of an investor and outcomes of an investment of the other Contracting Party related to an investment in its territory to be freely transferred and exported, without delay and on a non-discriminatory basis. Such funds would include:
  - a) capital and additional capital amounts used to maintain and increase investment;
  - b) returns;
  - c) repayments of any loan including interest thereon, relating to the investment;
  - d) proceeds from sales of their shares;
  - e) proceeds received by investors in case of sale or partial sale or liquidation;

- f) the earnings of natural persons of one Contracting Party or other personnel from abroad who work in connection with an investment in the territory of the other Contracting Party;
  - g) payments arising from an investment dispute;
  - h) compensation pursuant to Article (5) of this Agreement.
2. Transfers under the present Agreement shall be made without delay in the original currency, or any other freely usable currency, of an investor choice at the market rate of exchange applicable on the date of transfer.
  3. The Contracting Parties shall undertake to accord to transfer referred to in paragraphs 1 and 2 of this Article, a treatment no less favorable than that accorded to transfers originating from investments made by any third state.

#### **ARTICLE 7 Subrogation**

1. Where one Contracting Party or its designated agency has guaranteed any indemnity against non-commercial risks in respect of an investment by any of its investors in the territory of the other Contracting Party and has made payment to such investors in respect of their claims under this Agreement, the other contracting Party agrees that the first Contracting Party or its designated agency is entitled by virtue of subrogation to exercise the rights and assert the claims of those investors. The subrogated rights or claims shall not exceed the original rights or claims of such investors.
2. In case of subrogation as defined in paragraph (1) of this Article, the investor shall not be entitled to require a claim, unless he is authorized to do so by the Contracting Party or its designated agency.

#### **ARTICLE 8 Denial of Benefits**

Following notification, a Contracting Party may deny the benefits of this Agreement to:

1. an investor of the other Contracting Party that is a juridical person of such Contracting Party and to an investment of such investor if the juridical person is owned or controlled by investors of a third party and

the Denying Contracting Party does not maintain diplomatic relations with the third party;

2. an investor of the other Contracting Party that is a juridical person of such other Contracting Party and to investments of that investor, if an investor of a non – Contracting Party owns or controls the juridical person and the juridical person has no substantive business operations in the territory of the other Contracting Party.

#### **ARTICLE 9**

#### **Settlement of Disputes between a Contracting Party and an Investor of the Other Contracting Party**

1. Any juridical dispute under the provisions of this Agreement, arising directly from an investment between one Contracting Party and an investor of the other Contracting Party shall be settled amicable among themselves.
2. If such disputes cannot be settled according to the provisions of Paragraph (1) of this Article within six months from the date of request in writing for settlement, then the investor concerned may submit, at his own choice, the dispute for settlement to:
  - a) the competent court of the host Contracting Party for decision; or
  - b) the International Center for the Settlement of Investment disputes established under the Convention on the settlement of Investment disputes between States and Nationals of other States of March 18, 1965 done in Washington, D.C., if this Convention is applicable to the Contracting Parties; or
  - c) an Ad Hoc Arbitral Tribunal.

Once the investor has chosen one of the above mentioned ways of the settlement of dispute, he cannot follow the other two ways.

3. The Ad Hoc Arbitral Tribunal specified under paragraph (2) (c) shall be established as follows:
  - a) each Party to the dispute shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators thus appointed, shall select by mutual agreement a third arbitrator, who must be a citizen of a third country, and who shall act as the Chairman of the Tribunal. All the arbitrators must be appointed within two months from the date of notification by one Party to the other Party of its intention to submit the dispute to arbitration.
  - b) if the periods specified in paragraph (3) (a) herein above have not been respected, either Party, in the absence of any of other agreement, shall invite the Secretary General, or Vice-Secretary

General of the Permanent Court of Arbitration at The Hague to make the necessary appointments.

- c) the Ad Hoc Arbitral Tribunal shall reach its decisions by a majority of vote. These decisions shall be final and legally binding upon the parties and shall be enforced in accordance with the domestic law of the Contracting Party to the dispute. The decisions shall be taken in conformity with the provisions of this Agreement, the laws of the Contracting Party to the dispute and the principles of international law. Unless otherwise decided by the Tribunal, in accordance with special circumstances, each party to the dispute shall bear the cost of its representation in the arbitral proceedings; the cost of the arbitrators and the remaining costs shall be borne in equal parts by the parties to the dispute.
- d) the Tribunal shall interpret its award and give reasons and bases of its decision at the request of either Party. Unless otherwise agreed by the Parties, the venue of arbitration shall be at the seat of the Permanent Court of Arbitration at The Hague (The Netherlands).

Subject to the above, the Tribunal shall follow the Arbitration rules of the United Nations Commission for International Trade Law (UNCITRAL), 1976.

#### **ARTICLE 10**

##### **Settlement of Disputes between the Contracting Parties**

1. The two Contracting Parties shall strive with good faith and mutual cooperation to reach a fair and quick settlement of any dispute arising between them concerning interpretation or execution of this Agreement. In this connection the two Contracting Parties hereby agree to enter into direct objective negotiations to reach such settlement. If the disagreement has not been settled within a period of six months from the date on which the matter was raised by either Contracting Party, it may be submitted at the request of either Contracting Party to an Arbitral Tribunal composed of three members.
2. Within a period of two months from the date of receiving the said request each Contracting Party shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators so appointed shall appoint, within a period of two months and with the approval of both Contracting Parties a national of a third country as Chairman of the Tribunal.
3. If within the periods specified in paragraph (2) of this Article the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement, invites the President of the International Court of Justice to make any necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall

be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he too is prevented from discharging the said function, the Member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

4. The Arbitral Tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. Such decisions shall be final and binding on both Contracting Parties. Each contracting Party shall bear the cost of its own member of the Tribunal and of its representation in the arbitral proceedings; the cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the contracting Parties. The Tribunal may, however, decide that a higher proportion of costs shall be borne by one of the two Contracting Parties and this award shall be binding on both Contracting Parties. The tribunal shall determine its own procedures.
5. Unless agreed otherwise by the Contracting Parties, the venue of Arbitration shall be the seat of the Permanent Court of Arbitration at The Hague (The Netherlands).
6. All claims shall be submitted and all hearing session shall be completed within a period of eight months from the date the third member is appointed, unless otherwise agreed. The Tribunal shall issue its decision within two months from the date of submitting the final claims or the date of closing the general sessions, whichever is later.
7. It shall not be permitted to submit a dispute to an Arbitral Tribunal pursuant to the provisions of this Article, if the same dispute was submitted to another Arbitral Tribunal pursuant to the provisions of Article 8 hereunder and which is still under hearing by that Tribunal.

#### **ARTICLE 11** **Entry and Sojourn of Personnel**

A Contracting Party shall, subject to its laws and regulations relating to the entry and sojourn of non-citizens, permit natural persons of the other Contracting Party and other persons appointed or employed by investors of the other Contracting Party to enter and remain in its territory for the purpose of engaging in activities connected with investments.

#### **ARTICLE 12** **Entry into force**

1. This Agreement, or any amendments thereof, shall enter into force on the latter date on which either Contracting Party notifies the other that its internal juridical requirements for the entry into force of this Agreement or its amendments have been fulfilled.

2. This Agreement may be amended by written agreement between the two Contracting Parties.

**ARTICLE 13**  
**Duration and Denunciation**

1. This Agreement shall remain in force for a period of ten (10) years and shall continue in force thereafter for similar period or periods unless, one year before the expiration of the initial or any subsequent period, either Contracting Party notifies the other Contracting Party of its intention to denounce the Agreement.

The notice of denunciation shall become effective one year after it has been received by the other Contracting Party.

2. With respect to investments made prior to the date when the notice of denunciation of this Agreement become effective, the provisions of this Agreement shall continue to be effective for a period of ten years from the date of denunciation of this Agreement.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done in TIRANA ON 18/10/2011, in two original versions, in Arabic, Albanian and English language, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

For the Council of Ministers of  
the Republic of Albania



For the Government  
of the State of Qatar



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**MARRËVESHJE  
NDËRMJET  
QEVERISE SE SHTETIT TE KATARIT  
DHE  
KËSHILLIT TE MINISTRAVE  
TË REPUBLIKËS SË SHQIPËRISË**

**PËR  
NXITJEN DHE MBROJTJEN RECIPROKE  
TË INVESTIMEVE**

Qeveria e Shtetit të Katarit dhe Këshilli i Ministrave të Republikës së Shqipërisë të referuara më poshtë si "Palët Kontraktuese";

*Me dëshirën për të intensifikuar bashkëpunimin ekonomik me përfitim të ndërsjellë për të dy Shtetet;*

Me qëllim krijimin dhe ruajtjen e kushteve të favorshme për investimet nga investitorët e një Pale Kontraktuese në territorin e Palës tjetër Kontraktuese;

*Duke njohur nevojën e nxitjes dhe mbrojtjes së këtyre investimeve me qëllim nxitjen e prosperitetit ekonomik të të dy Palëve Kontraktuese;*

Duke rënë dakord që trajtimi i paanshëm dhe i drejtë i investimeve është i nevojshëm që të ruhet një kuadër i qëndrueshëm për investimet dhe përdorimin me efektivitet të plotë të burimeve ekonomike.

*Kanë rënë dakord si më poshtë:*

## **Neni 1** **Përkufizime**

Për qëllimet e kësaj Marrëveshjeje dhe, përveç kur përcaktohet ndryshe, fjalët dhe termat e mëposhtëm kanë kuptimet përkatëse:

1. Termi "Investitor" i referohet çdo personi fizik ose juridik të njëjës Palë Kontraktuese:

- a) termi "person fizik" në lidhje me secilën Palë Kontraktuese i referohet çdo personi fizik i cili është shtetas i Palëve të kësaj Marrëveshjeje.
- b) termi "person juridik" në lidhje me secilën Palë Kontraktuese i referohet çdo personi juridik, ndërmarrje, kompanie, korporate, firme apo shoqatë biznesi, të krijuara apo organizuara në pajtim me ligjet e zbatueshme të asaj Pale Kontraktuese dhe që e kanë selinë e tyre në territorin e asaj Pale Kontraktuese.

Gjithashtu, për shtetin e Katarit "personi juridik" përfshin qeverinë, agjencitë qeveritare, autoritetet, trustet dhe organizatat e krijuara apo organizuara në pajtim me legjislacionin përkatës të Shtetit të Katarit, ose të një pale të tretë në të cilën investitori i përmendur më lart ushtron kontroll efektiv.

Për një investitor që investon në Republikën e Shqipërisë, një "person juridik", përfshin çdo person juridik që është përfshirë ose caktuar në pajtim me ligjet e një vendi të huaj, i cili kërkon drejtpërsëdrejti ose në mënyrë indirekte të kryejë ose është duke kryer një investim në territorin e Republikës së Shqipërisë sipas ligjeve të saj.

2. Termi "Investim" nënkupton çdo lloj sendi pasuror i investuar nga një investitor i njëjës prej Palëve Kontraktuese në territorin e Palës tjetër



Kontraktuese në pajtim me ligjet dhe rregulloret e Palës Kontraktuese të fundit dhe veçanërisht megjithëse jo ekskluzivisht, përfshin:

- a) pasuri të luajshme dhe të paluajshme si dhe të drejta të tjera të pronësisë, si servituti, garancia, hipoteka, barra, pengje dhe të drejta të ngjashme;
- b) pjesë në aksione dhe detyrime të një shoqërie ose çdo formë tjetër pjesëmarrjeje në një shoqëri;
- c) të drejtat për mjete monetare ose për çdo veprim në bazë të kontratës që ka një vlerë ekonomike;
- d) të drejtat e pronësisë intelektuale dhe industriale, siç janë e drejta e autorit, markat, patentat, proceset teknike, dijet teknike dhe reputacioni;
- e) koncesionet e biznesit të dhëna me ligj ose në bazë të një kontrate, duke përfshirë koncesionin për kërkimin dhe nxjerrjen dhe shfrytëzimin e burimeve të tjera natyrore.

3. Termi "Të ardhura" nënkupton shumat e parave që jepen nga një investim dhe përfshin veçanërisht, megjithëse jo ekskluzivisht, fitimin, dividendët, interesin, fitimet e kapitalit, honorarët dhe tarifën.

4. Çdo ndryshim i formës së investimit ose ri-investimit të aseteve nuk cenon cilësimin e investimit si të tillë, me kusht që ky ndryshim i investimit të mos jetë në kundërshtim me dispozitat e kësaj marrëveshjeje, apo me legjislacionin e Palës Kontraktuese në territorin e të cilës kryhen këto investime.

5. "Territori"

- a) Për Shtetin e Katarit termi "territori" nënkupton territorin e secilës Palë Kontraktuese duke përfshirë tokën, ujërat e brendshme dhe ujërat territoriale të tyre duke përfshirë shtratin e tij, shtresën tokësore nën ujë dhe hapësirën ajrore mbi to, zonën ekonomike ekskluzive dhe shelfin kontinental, mbi të cilat secila Palë

Kontraktuese ushtron të drejtat e veta sovrane dhe juridiksionin, në pajtim me dispozitat e së drejtës ndërkombëtare, si dhe me ligjet dhe rregulloret e brendshme të tyre.

- b) Për Republikën e Shqipërisë termi "Territor" nënkupton territorin nën sovranitetin e Republikës së Shqipërisë, duke përfshirë zonën detare dhe ujërat territoriale dhe shelfin kontinental, mbi të cilin Republika e Shqipërisë ushtron sovranitetin e saj dhe të drejtat ligjore, në pajtim me ligjet dhe rregulloret e brendshme si dhe me të drejtën ndërkombëtare.

## **Neni 2**

### **Fusha e Veprimit të Marrëveshjes**

Kjo Marrëveshje zbatohet për të gjithë investitorët dhe investimet e bëra nga investitorë të një Palë Kontraktuese në territorin e Palës tjetër Kontraktuese, të pranuar si të tillë në pajtim me ligjet dhe rregulloret e saj, qofshin të bëra para hyrjes në fuqi të kësaj Marrëveshjeje apo pas saj, por nuk do të zbatohet për mosmarrëveshje të lindura përpara hyrjes në fuqi të kësaj Marrëveshjeje.

## **Neni 3**

### **Nxitja dhe Mbrojtja e Investimeve**

1. Secila Palë Kontraktuese inkurajon dhe krijon kushte të favorshme për investitorët e Palës tjetër Kontraktuese për të bërë investime në territorin e saj dhe t'i pranojë këto investime në pajtim me ligjet dhe rregulloret e saj në fuqi.
2. Kur një Palë Kontraktuese pranon një investim në territorin e saj, ajo do të japë, lejet e nevojshme në lidhje me këtë investim dhe do të zbatojë marrëveshjet për licencim dhe kontrata për asistencë administrative, tregtare dhe teknike, në pajtim me ligjet dhe rregulloret e saj. Secila Palë Kontraktuese në pajtim me ligjet dhe rregulloret e saj, sa herë është e nevojshme, do të përpiqet të lëshojë autorizimet e domosdoshme në

lidhje me aktivitetet e këshilltarëve dhe personave të tjerë të kualifikuar me kombësi të huaj.

3. Investimeve të bëra nga investitorët e çdo Pale Kontraktuese u jepet gjithmonë një trajtim i drejtë dhe i paanshëm dhe do të gëzojnë mbrojtje dhe siguri të plotë, në territorin e Palës tjetër Kontraktuese.
4. Asnjë Palë Kontraktuese nuk do të cenojë në asnjë mënyrë, nëpërmjet masave të paarsyeshme dhe diskriminuuese veprimtarinë, menaxhimin, mirëmbajtjen, përdorimin, gëzimin ose shitjen e investimit në territorin e saj nga investitorë të Palës tjetër Kontraktuese.

#### **Neni 4**

#### **Trajtimi i Investimit**

1. Secila Palë Kontraktuese u jep në territorin e saj investimeve dhe të ardhurave të investitorëve të Palës tjetër Kontraktuese një trajtim që është i drejtë dhe i paanshëm dhe nuk është më pak i favorshëm se ai që u jepet investimeve dhe të ardhurave të veta apo investimeve dhe të ardhurave të investitorëve të një Shteti të tretë, cilado qoftë më e favorshme për investitorin.
2. Secila Palë Kontraktuese u jep në territorin e saj investitorëve të Palës tjetër Kontraktuese, në lidhje me menaxhimin, mirëmbajtjen, përdorimin, gëzimin ose shitjen e investimit, një trajtim që është i drejtë dhe i paanshëm dhe nuk është më pak i favorshëm se ai që u jepet investitorëve të saj të vet.
3. Secila Palë Kontraktuese u jep në territorin e saj investitorëve të Palës tjetër Kontraktuese, një trajtim, që nuk është më pak i favorshëm se ai që u jepet investitorëve të një pale të tretë.
4. Trajtimi i dhënë sipas paragrafit 1 dhe 2 të këtij Neni nuk interpretohet sikur detyron një Palë Kontraktuese t'i ofrojë investitorëve të Palës tjetër Kontraktuese dhe investimeve të tyre përfitimet e çdo trajtimi, preference ose privilegji që rezultojnë nga:
  - a) anëtarësimi i tij në, ose lidhja me çdo zonë ekzistuese ose të ardhshme të tregtisë së lirë, bashkim doganor, treg ekonomik, i

përbashkët, ose bashkim monetar ose marrëveshje të tjera ndërkombëtare të ngjashme, duke përfshirë forma të tjera të organizimit ekonomik rajonal, ose

b) çdo marrëveshje ndërkombëtare ose masë që lidhet tërësisht ose kryesisht me taksimin, apo çdo ligj të brendshëm që lidhet tërësisht ose kryesisht me taksimin.

5. Nëse legjislacioni i brendshëm i njërës Palë Kontraktuese, ose detyrimet sipas të drejtës ndërkombëtare ekzistuese në këtë moment, ose të vendosura që këtej e tutje ndërrinjet Palëve Kontraktuese, si shtesë e kësaj Marrëveshje, përmban një normë, qoftë ajo e përgjithshme ose e veçantë, e cila u jep investimeve nga investitorët e Palës tjetër Kontraktuese të drejtë në një trajtimi më të favorshëm se sa parashikohet nga kjo Marrëveshje, kjo normë në masën që është më e favorshme, do të mbizotërojë mbi këtë Marrëveshje.
5. Sa herë që trajtimi i dhënë nga një Palë Kontraktuese për investitorët e Palës tjetër Kontraktuese, në përputhje me ligjet dhe rregulloret e saj ose dispozitat e tjera të kontratës së veçantë ose të autorizimit apo marrëveshjes për investime, është më e favorshme se ajo e parashikuar në bazë të kësaj Marrëveshjeje, do të zbatohet trajtimi më i favorshëm.

#### **Neni 5**

#### **Shpronësimi dhe kompensimi**

1. Asnjë nga Palët Kontraktuese nuk do të marrë masa për shpronësimin, shtetëzimin ose çdo masë tjetër që ka efekt të ngjashëm ndaj investimeve që i përkasin investitorëve të Palës tjetër Kontraktuese (më poshtë "shpronësimi"), përveç kur masat merren në interes të publikut, mbi baza jo diskriminuese dhe sipas një procesi të rregullt ligjor dhe kundrejt pagimit të kompensimit të përshtatshëm dhe efektiv. Ky kompensim llogaritet sa vlera e tregut për investimin e shpronësuar, menjëherë përpara se shpronësimi ose shpronësimi i ndaluar të bëhet i njohur për publikun, cilado qoftë më e hershme (më poshtë "data e vlerësimit).

2. Kjo vlerë tregu shprehet në një vlerë monetare të përdorur lirisht sipas zgjedhjes së investitorit, me kursin e këmbimit valutor të tregut, që ka kjo monedhë në datën e vlerësimit. Kompensimi duhet të paguhet pa vonesë, të jetë efektivisht i realizueshëm dhe transferueshëm në një monedhë valutore të përdorur lirisht të përcaktuar sipas zgjedhjes së investitorit. Kompensimi përfshin gjithashtu interesin e llogaritur në bazë të normës LIBOR gjashtë mujor që nga data e shpronësimit deri në datën e pagesës.
  3. Nëse një Palë Kontraktuese shpronëson sendet pasurore të shoqërisë që është përfshirë apo themeluar në bazë të ligjit në fuqi në çdo pjesë të territorit të vet dhe në të cilin investitorët e Palës tjetër Kontraktuese zotërojnë aksione, ajo siguron që dispozitat e këtij Neni të zbatohen në mënyrë që të garantojë një kompensim të përshtatshëm dhe efektiv në lidhje me investimin e tyre për këta investitorë të Palës tjetër Kontraktuese që janë pronarë të atyre aksioneve.
  4. Investitorëve të një Pale Kontraktuese të cilët pësojnë humbje të investimeve të tyre në territorin e Palës tjetër Kontraktuese për shkak të luftës apo një konflikti tjetër të armatosur, gjendjes kombëtare të jashtëzakonshme, revoltave, rebelimeve dhe trazirave u jepet në lidhje me kthimin, dëmshpërblimin, kompensimin ose shlyerje të tjera një trajtim jo më pak të favorshme se ai që u jepet investitorëve të vet ose investitorëve të ndonjë shteti të tretë, cilado qoftë më i favorshëm për investitorin.
- Pagesat që rrjedhin prej saj do të transferohen pa vonesë, në një monedhë valutore të konvertueshme dhe të përdorur lirisht sipas zgjedhjes së investitorit.

#### **Neni 6** **Transferimi**

1. Secila Palë Kontraktuese lejon të gjitha fondet dhe të ardhurat e një investimi të Palës tjetër Kontraktuese, në lidhje me një investim në

territorin e saj të transferohen dhe eksportohen lirisht, pa vonesë dhe mbi një bazë jo-diskriminuese. Këto fonde do të përfshinin:

- a) kapitalin dhe shumat shtesë të kapitalit të përdorura për të ruajtur dhe rritur investimin;
- b) të ardhurat;
- c) shlyerjet e çdo huaje, duke përfshirë interesin mbi to, në lidhje me investimin;
- d) të ardhurat nga shitjet e aksioneve të tyre;
- e) të ardhurat e marra nga investitorët, në rastin e shitjes ose shitjes së pjesshme, ose likuidimit;
- f) të ardhurat e personave fizikë të një Palë Kontraktuese apo të personelit që vjen nga jashtë, të cilët punojnë në lidhje me një investim në territorin e Palës tjetër Kontraktuese;
- g) pagesat që rrjedhin nga një mosmarrëveshje mbi investimin;
- h) kompensimi në bazë të Nenit (5) të kësaj Marrëveshjeje.

2. Transferimet sipas kësaj Marrëveshjeje do të bëhen pa vonesë, në valutën fillestare ose në një valutë tjetër lirisht të përdorshme, sipas zgjedhjes së një investitori, në kursin e këmbimit të tregut të zbatueshëm në datën e transferimit.

3. Palët Kontraktuese për transferimet janë dakord që sipas paragrafit 1 dhe 2 të këtij Neni, të japin një trajtim jo më pak të favorshëm sesa ai që u sigurohet transferimeve të të ardhurave nga investimet e bëra nga një shtet i tretë.

#### **Neni 7** **Zëvendësimi**

1. Nëse një Palë Kontraktuese apo agjencia e caktuar prej saj ka garantuar një zhdëmtim ndaj rreziqeve jo-tregtare në lidhje me një investim nga një prej investitorëve të saj në territorin e Palës tjetër Kontraktuese dhe u ka

bërë pagesën këtyre investitorëve në lidhje me pretendimet e tyre sipas kësaj Marrëveshjeje, Pala tjetër Kontraktuese bie dakord që Pala e parë Kontraktuese ose agjencia e caktuar prej saj kanë të drejtë që në bazë të zëvendësimit të ushtrojë të drejtat dhe të ngrejë pretendimet e këtyre investitorëve. Të drejtat ose pretendimet e zëvendësuar nuk i tejkalojnë të drejtat ose pretendimet fillestare të këtyre investitorëve.

2. Në rastin e zëvendësimit, siç përcaktohet në paragrafin 1 të këtij Neni, investitori nuk do të ketë të drejtë të ngrejë pretendime, nëse nuk autorizohet nga Pala tjetër Kontraktuese ose nga agjencia e saj e caktuar.

### **Neni 8**

#### **Mohimi i fitimeve**

Pas njoftimit, njëra Palë Kontraktuese mund t'i mohojë fitimet që rrjedhin nga kjo Marrëveshje:

1. një investitori të Palës tjetër Kontraktuese i cili është person juridik i kësaj Pale Kontraktuese, dhe një investimi të këtij investitori, në rastin kur ky person juridik zotërohet ose kontrollohet nga investitorët e një pale të tretë dhe Pala Kontraktuese që Mohon Fitimet nuk ruan marrëdhënie diplomatike me palën e tretë.
2. një investitori të Palës tjetër Kontraktuese, i cili është person juridik i kësaj të fundit, dhe investimit të atij investitori, nëse një investitor i një Pale jo kontraktuese zotëron ose kontrollon personin juridik dhe ky i fundit nuk ka veprimtari biznesi në territorin e Palës tjetër Kontraktuese.

### **Neni 9**

#### **Zgjidhja e Mosmarrëveshjeve ndërmjet një Pale Kontraktuese dhe një Investitori të Palës tjetër Kontraktuese**

1. Çdo mosmarrëveshje ligjore në bazë të dispozitave të kësaj Marrëveshjeje, që rrjedh drejtpërdrejt nga një investim ndërmjet një Pale Kontraktuese dhe një investitori të Palës tjetër kontraktuese zgjidhet me mirëkuptim ndërmjet tyre.
2. Nëse këto mosmarrëveshje nuk mund të zgjidhen në pajtim me dispozitat e paragrafit (1) të këtij Neni brenda gjashtë muajsh nga data e kërkesës me shkrim për zgjidhje, investitori përkatës mund t'ia paraqesë mosmarrëveshjen për zgjidhje, sipas zgjedhjes së vet:
  - a) gjykatës kompetente të Palës Kontraktuese pritëse për vendim; ose
  - b) Qendrës Ndërkombëtare për Zgjidhjen e Mosmarrëveshjeve të Investimeve, të ngritur në bazë të Konventës për Zgjidhjen e Mosmarrëveshjeve të Investimeve ndërmjet Shteteve dhe Shtetasve të Shteteve të tjera të datës 18 mars 1965, bërë në Uashington D.C., nëse kjo Konventë është e zbatueshme për Palët Kontraktuese; ose
  - c) një Gjykatë të posaçme Arbitrazhi.

Pasi investitori të ketë zgjedhur një nga mënyrat e lartpërmendura për zgjidhjen e mosmarrëveshjes, ai nuk mund të zgjedhë dy mënyrat e tjera.

(3) Gjykata e Posaçme e Arbitrazhit e parashikuar sipas paragrafit 2 (c) ngrihet si më poshtë:

- i. Secila palë e mosmarrëveshjes emëron një arbitër, dhe të dy arbitrat e emëruar zgjedhin me marrëveshje reciproke një arbitër të tretë, që duhet të jetë një shtetas i një vendi të tretë, dhe që vepron si Kryetar i Gjykatës. Të gjithë arbitrat duhet të emërohen brenda dy muajve nga data e njoftimit të një Pale nga Pala tjetër në lidhje me synimin e saj për t'ia paraqitur mosmarrëveshjen arbitrazhit.
- ii. Nëse periudhat e parashikuara në paragrafin 3 (a) në këtë Marrëveshje nuk janë respektuar, secila Palë, në mungesë të një marrëveshjeje tjetër, fton Sekretarin e Përgjithshëm ose Nënsekretarin e Përgjithshëm të Gjykatës së



Përhershme të Arbitrazhit në Hagë për të bërë emërimet e nevojshme.

- iii. Gjykata e Posaçme e Arbitrazhit merr vendimin e saj me shumicë votash. Këto vendime janë të formës së prerë dhe ligjrisht detyruese për palët dhe zbatohen në pajtim me ligjin e brendshëm të Palës Kontraktuese të mosmarrëveshjes. Vendimet merren në pajtim me dispozitat e kësaj Marrëveshjeje dhe ligjeve të Palës kontraktuese të mosmarrëveshjes dhe parimet e të drejtës ndërkombëtare. Nëse nuk është vendosur ndryshe nga Gjykata, në përputhje me rrethanat e veçanta, secila Palë e mosmarrëveshjes përballon vetë kostot e përfaqësimit në procedimet e arbitrazhit; kostot e arbitrave dhe të gjitha kostot e mbetura do të përballohen në pjesë të barabarta nga Palët e mosmarrëveshjes.
- iv. Gjykata e interpreton vendimin e saj dhe jep arsyet dhe faktet e vendimit të saj, me kërkesë të secilës Palë. Nëse nuk është rënë dakord ndryshe nga palët, vendi i arbitrazhit është selia e Gjykatës së Përhershme të Arbitrazhit në Hagë (Holanda).

Sa më sipër, Gjykata respekton Rregullat e Arbitrazhit të Komisionit të Kombeve të Bashkuara për të Drejtën Ndërkombëtarë Tregtare (UNCITRAL), 1976.

#### **Neni 10**

##### **Zgjidhja e Mosmarrëveshjeve Ndërmjet Palëve Kontraktuese**

1. Të dy Palët Kontraktuese përpiqen me mirëbesim dhe bashkëpunim të ndërsjellë për të arritur një zgjidhje të drejtë dhe të shpejtë për çdo mosmarrëveshje që lind ndërmjet tyre në lidhje me interpretimin ose ekzekutimin e kësaj Marrëveshjeje. Në këtë kontekst, të dy Palët Kontraktuese bien dakord të hyjnë në bisedime të drejtpërdrejta

objektive për të arritur një zgjidhje të tillë. Nëse mosmarrëveshja nuk është zgjidhur brenda një periudhe prej gjashtë muajsh nga data në të cilën çështja është ngritur nga një Palë Kontraktuese, ajo mund t'i paraqitet me kërkesë të çdo Pale Kontraktuese, një Gjykate Arbitrazhi që përbëhet nga tre anëtarë.

2. Brenda një periudhe prej dy muajsh nga data e marrjes së kësaj kërkesë, secila Palë Kontraktuese emëron një arbitër dhe të dy arbitrat e emëruar, brenda një periudhe prej dy muajsh dhe me pëlqimin e të dy Palëve Kontraktuese, emërojnë një shtetas të një vendi të tretë si Kryetar të Gjykatës.
3. Nëse brenda periudhave të përcaktuara në paragrafin (2) të këtij Neni nuk janë bërë emërimet e nevojshme, secila Palë Kontraktuese, në mungesë të një marrëveshje tjetër, mund të ftojë Kryetarin e Gjykatës Ndërkombëtare të Drejtësisë të bëjë emërimet e nevojshme. Nëse Kryetari është shtetas i një Pale Kontraktuese ose ndryshe pengohet të përmbushë këtë funksion, Zëvendëskryetari ftohet të bëjë emërimet e nevojshme. Nëse Zëvendëskryetari është shtetas i një Pale Kontraktuese, apo nëse edhe ai pengohet të përmbushë këtë funksion, Anëtarin më i vjetër i Gjykatës Ndërkombëtare të Drejtësisë që nuk është shtetas i një Pale Kontraktuese ftohet të bëjë emërimet e nevojshme.
4. Gjykata e Arbitrazhit merr vendimet e saj me shumicë votash. Këto vendime janë të formës së prerë dhe detyruese për të dyja Palët Kontraktuese. Secila Palë Kontraktuese përballon shpenzimet për anëtarin e vet të Gjykatës dhe përfaqësimin e saj në procedimet e arbitrazhit; shpenzimet e Kryetarit dhe shpenzimet e tjera përballohen në pjesë të barabarta nga Palët Kontraktuese. Megjithatë, Gjykata mund të vendosë se një përqindje më e lartë e shpenzimeve do të përballohet nga njëra prej dy Palëve Kontraktuese dhe ky vendim është detyrues për të dyja Palët Kontraktuese. Gjykata përcakton procedurat e veta.
5. Nëse nuk bihet dakord ndryshe nga Palët Kontraktuese, vendi i Arbitrazhit do të jetë selia e Gjykatës së Përhershme të Arbitrazhit në Hagë, Holandë.

6. Të gjitha pretendimet paraqiten dhe të gjitha seancat përfundojnë brenda një periudhe prej tetë muajsh nga data e emërimit të anëtarit të tretë, nëse nuk bihet dakord ndryshe. Gjykata e nxjerr vendimin e saj brenda dy muajve nga data e paraqitjes së pretendimeve përfundimtare ose nga data e mbylljes së sesioneve të përgjithshme, cilado që të jetë më e vonshme.
7. Nuk lejohet që mosmarrëveshja t'i paraqitet një Gjykate Arbitrazhi sipas dispozitave të këtij Neni, nëse kjo mosmarrëveshje i është paraqitur një Gjykate tjetër Arbitrazhi në pajtim me dispozitat e Nenit (8) sipas kësaj Marrëveshjeje dhe që vazhdon të shqyrtohet nga ajo Gjykatë.

#### **Neni 11**

##### **Hyrja dhe Qëndrimi i Personelit**

Një Palë Kontraktuese, në pajtim me ligjet dhe rregulloret e saj të zbatueshme në lidhje me hyrjen dhe qëndrimin e jo-shtetasve, lejon personat fizikë të Palës tjetër Kontraktuese dhe personat e tjerë të emëruar apo të punësuar nga investitorët e Palës tjetër Kontraktuese për të hyrë dhe qëndruar në territorin e saj, me qëllim përfshirjen në aktivitete që lidhen me investimet.

#### **Neni 12**

##### **Hyrja në Fuqi**

1. Kjo Marrëveshje apo çdo amendim i mëvonshëm do të hyjë në fuqi në datën më të vonshme kur secila Palë Kontraktuese njofton Palën tjetër për përmbushjen e kërkesave të brendshme ligjore, për hyrjen në fuqi të kësaj Marrëveshjeje apo amendimet e saj.
2. Kjo Marrëveshje mund të amendohet me marrëveshje me shkrim ndërmjet dy Palëve Kontraktuese.

**Neni 13**

**Kohëzgjatja dhe Denoncimi i Marrëveshjes**

1. Kjo Marrëveshje do të mbetet në fuqi për një periudhë prej dhjetë vjetësh dhe do të vazhdojë të mbetet në fuqi më pas për një periudhë ose periudha të ngjashme, nëse një vit përpara përfundimit të periudhës fillestare ose çdo periudhe të mëvonshme, njëra Palë Kontraktuese njofton Palën tjetër Kontraktuese në lidhje me synimin e saj për të denoncuar Marrëveshjen.

Njoftimi për denoncimin e Marrëveshjes hyn në fuqi një vit pasi të jetë marrë nga Pala tjetër Kontraktuese.

2. Në lidhje me investimet e bëra përpara datës kur njoftimi mbi denoncimin e kësaj Marrëveshjeje ka hyrë në fuqi, dispozitat e kësaj Marrëveshjeje do të vazhdojnë të jenë në fuqi për një periudhë prej dhjetë vjetësh nga data e denoncimit të kësaj Marrëveshjeje.

**NË DËSHMI TË KËSAJ**, të poshtëshënuarit, të autorizuar sipas rregullave nga Qeveritë e tyre përkatëse, kanë nënshkruar këtë Marrëveshje.

Bërë në Tiranë, më 18 tetor 2011, në dy kopje origjinale, në gjuhën arabe, shqipe dhe angleze, ku të gjitha tekstet janë njëllorj autentikë. Në rast mosmarrëveshjeje në interpretim, teksti në gjuhën angleze do të ketë përparësi.

**Për Qeverinë e  
Shtetit të Katarit**



**Për Këshillin e Ministrave  
të Republikës së Shqipërisë**

